

روح المعاني

وقال ابن مالك : تصرفها نادر ومن وقوعها مجردة عن الطرفية قوله : إن حيث استقر من أنت راعيه حمى فيه عزة وأمان فحيث اسم إن وقال أبو حيان : إنه غلط لأن كونها اسم إن فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع في ذلك البتة بل اسم إن في البيت حمى و حيث الخبر لأنه ظرف والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ أه ونقل ابن هشام وقوعها مفعولا به عن الفارسي وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ وذكر أنها قد تخفض بمن وبغيرها وأنها لا تقع إسما لأن خلافا لابن مالك وزعم الزجاج أنها اسم موصول ومما ذكرنا يظهر حالة التصرف فيها واعترض ما ذكره المجيب بأنه وإن رفع به إشكال التعدي لكنه غير صحيح لأنهم قد صرحوا بأن الجمل المضاف إليها لا يعود منها ضمير إلى المضاف قال نجم الأئمة : اعلم أن الطرف المضاف إلى الجملة لما كان طرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة لم يجر أن يعود من الجملة ضمير إليه فلا يقال : يوم قدم زيد فيه لأن الربط الذي يطلب حصوله حصل بإضافة الطرف إلى الجملة وجعله طرفا لمضمونها فيكون كأنك قلت : يوم قدوم زيد فيه أه و حيث على ما ذكرنا تلزم في الغالب الإضافة إلى الجملة وكونها فعلية أكثر وإضافتها إلى مفرد قليلة نحو .

بيض المواضي حيث لي العمائم .

وحيث سهيل طالعا ولا يقاس على ذلك عند غير الكسائي وأقل من ذلك عدم إضافتها لفظا بأن تضاف إلى محذوفة معوضا عنها ما كقوله .

إذا ريدة من حيث ما نفتحت له .

أي من حيث هبت وهي هنا مضافة للجملة بعدها فكيف يقدر الضمير في يؤمرون عائدا عليها وقد نص بعضهم على أن حيث لا يصح عود الضمير عليها والذي في البحر أنها طرف مكان مبهم تعدى إليها امضوا بنفسه كما تقول : قعدت حيث قعد زيد والظاهر أن تعلق الفعل بها كما قال المجيب ليس تعلق الطرفية فلعل ذلك مبني على تضمين فعل صالح لأن يتعلق به الطرف المذكور كالحلول والتوطن وغيرهما .

ونقل عن بعضهم القول بأن حيث هنا ظرف زمان أي امضوا حين أمرتم والمراد بهذا الأمر ما سبق من قوله تعالى : فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَرَدَّ أَنَّ الظاهر على هذا أمرتم دون يؤمرون مع أن فيه استعمال حيث في أقل معنيها ورودا من غير موجب وظاهر كلام بعض الأجلة أن المضارع مستعمل في مقام الماضي على المعنى الذي أشير إليه أولا وهو يقتضي تقدم أمر بالماضي إلى مكان فإن كان فصيغة المضارع لاستحضار الصورة وإيثار الماضي إلى ذلك على ما

قيل دون الوصول إليه واللحوق به للإيدان بأهمية النجاة ولمراعاة لمناسبة بينه وبين ما سلف من الغابرين .

وقصينا أي أوحينا إليه ذلك الأمر مقضيا مثبتا فقضى مضمن معنى أوحى ولذا عدى تعديته وجعل المضمن حالا كما أشرنا إليه أحد الوجهين المشهورين في التضمن وذلك مبهم يفسره أن دابر هؤلاء مقطوع على أنه بدل منه كما قال الأخفش وجوز أبو البقاء كونه بدلا من الأمر إذا جعل بيانا لذلك لا بد لا وعن الفراء أن ذاك على إسقاط الباء أي بأن دابر الخ ولعل المشار إليه بذلك الأمر عليه الأمر الذي تضمنه قوله تعالى : وامضوا حيث تؤمرون والباء للملابسة والجار والمجرور في موضع الحال أي أوحينا ذلك الأمر المتعلق بنجاته ونجاة آله ملابسا لبيان حال قومه المجرمين من قطع دابرهم وهو حسن إلا أنه لا يخلو عن بعد وقرأ زيد بن علي والأعمش رحمهم الله تعالى إن بكسر الهمزة وخرج على الإستئناف البياني كأنه قيل : ما ذلك الأمر ف قيل في جوابه : إن دابر الخ أو على البدلية بناء على أن في